للجيش الاسرائيلي؛ كما أدت الى بدء تآكل قِيَمه المعنوية. فقد أثبتت التجربة انه كلّما ازداد القمع الاسرائيلي، انتشرت الانتفاضة واتسعت. ولا تزال وسائل القمع الاسرائيلية، القتالية منها والاضطهادية، غير مجدية، بل أدّت الى نتيجة معاكسة، إذ زادت الانتفاضة اشتعالاً وتصاعداً وتنظيماً. ومن المنتظر ان تترسّخ الأطر المؤسساتية والقيادية والتنظيمية والادارية للانتفاضة، وتزداد قدرة على التحرّك والقيادة والتدبير.

واضافة الى ذلك، أصابت الانتفاضة الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بهزّة عنيفة، حين أسقطت منها نظرية «الحدود الآمنة»، تلك الدعوى التي استندت اليها اسرائيل في شنّ حرب العام ١٩٦٧، وفي الاحتفاظ بالاراضي المحتلة، لتحصل على عمق دفاعي يساعدها على التعبئة والحشد والمناورة. وقد أكدت الانتفاضة ما أثبتته حرب العام ١٩٧٣، ولكن بطريقة أخرى، ان هذه الحدود ليست ذات قيمة بالنسبة الى أمن اسرائيل، ولم تعد تشكل عمقاً استراتيجياً لها، يتيح لها الانذار المبكر، ويمنحها فرصة تعبئة قواتها الاحتياطية وحشدها، وان الخطر على اسرائيل كامن ومتربّص في داخل تلك الحدود ذاتها. وهو خطر يلازم طبيعة الكيان الصهيوني الاستعمارية ـ الاحتلالية ـ العنصرية.

ومن مكاسب الانتفاضة، أيضاً، انها استنزفت اسرائيل، مادياً، ومعنوياً، وسياسياً، واجتماعياً، وجرّحتها وأسالت الدماء من جروحها الصغيرة الكثيرة، دولياً واعلامياً، على الرغم من ان هذا الاستنزاف لم يخلّف، بعد، خسائر بشرية كبيرة حتى الآن في الجانب المعادي، ولكنه كلّف اسرائيل كثيراً في عملية المواجهة، وعصر اقتصادها حين غيّب اليد العاملة الفلسطينية عن خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، وأجبر القوى السياسية في اسرائيل على ان تعيد النظر في خططها وسياساتها، وفرض قيوداً على صانعي القرار فيها، وعطّل برامج التدريب العسكري، وجمّد كتلة من الجيش لا يقل حجمها ـ حسب تقديرنا ـ عن ٢٠ لواء، أي ما يعادل حوالى ثلث الجيش العامل، وهي قوة مدعومة بوحدات مصفحة ووحدات ميكانيكية وطائرات مروحية، خصّصت، جميعها، للتصدي للانتفاضة ميدانياً في مختلف المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، في حين حشدت قيادة الجيش قسماً آخر منه، معظمه مؤلف من وحدات مدرّعة ووحدات ميكانيكية في مراكز حشد عملياتية في أمكنة محددة من الاراضي المحتلة. ومهمّة هذه الوحدات ان ترفد الوحدات الميدانية في مواقع الصدام. امّا القسم الثالث، فقد احتفظ به في ثكناته مستنفراً، لمواجهة مختلف الاحتمالات، سواء داخل الأراضي المحتلة أو على الحدود. وتدخل في اطار هذا القسم القوات الجوية، بمختلف تشكيلاتها.

وهكذا غرق الجيش الاسرائيلي، كلّه، في ممارسة الجبروت، يدعمه نظام متكامل من التدابير العسكرية ـ القضائية ـ الادارية التي تماثل نظام التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية، بل تفوقه عنصرية وظلماً وقهراً في بعض جوانبه.

وليس من شك في ان القدرة الاسرائيلية على السيطرة على مسار الانتفاضة أصبحت موضع تساؤلات وشكوك داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وخارجها. وتشير الاجراءات الاسرائيلية المضادة ـ وفيها تطوير تكتيك الاشتباك، وتغيير أنواع الاسلحة، واختراع أسباب وأساليب جديدة للقهر والاضطهاد ـ الى التخبّط والحيرة اللذين تعاني منهما المؤسسة الاسرائيلية.

وممّا يؤكد قصور القدرة الاسرائيلية عن قهر الانتفاضة، تصاعد سلّم الحوادث في الزيادة والتنوّع. فالاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ـ بغض النظر عن عدم مصداقيتها ـ تشير الى ان